

المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait

منظمة عربية مستقلة



حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد الثامن والتسعون - ديسمبر / كانون أول 2010 السنة التاسعة

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطا أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

المدير العام

المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويـــات

حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية

إعداد : د .بلقاسم العباس

أولاً- مُقدمـــة :

تعاني أغلب دول المنطقة العربية من ارتفاع مقلق لظاهرة البطالة مقارنة بمناطق العالم الأخرى. فعلى سبيل المثال تشير آخر إحصائيات منظمة العمل العالمية[1] أن متوسط معدل البطالة في سنة 2008 في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ 9.5 في المائة مقابل 5.9 في المائة للعالم وهو المعدل الأعلى ما بين مناطق العالم[2]. و بإستثناء دول مجلس التعاون الخليجي فإن معدل البطالة العربي يرتفع إلى 13 في المائة. وهذا المتوسط ينخفض قليلاً بالنسبة للذكور إلى 8 في المائة مقابل 5 في المائة عالمياً بينما يرتفع بالنسبة إلى الإناث إلى 14 في المائة مقابل 6.2 في المائة بالنسبة لمتوسط العالم. وتخفي هذه المتوسطات تبايناً شديداً ما بين مختلف الدول العربية حيث ينخفض هذا المعدل في بعض دول الخليج إلى مستويات متدنية ويرتفع إلى معدلات هائلة في بعض الدول الأخرى[3]. كما تتباين إحصائيات معدلات البطالة بشدة ما بين الإحصائيات الرسمية وتلك المقدرة من مصادر غير رسمية في العديد من البلاد العربية[4]. بالإضافة إلى ذلك تعاني أغلب الدول العربية من ارتفاع معدلات بطالة الشباب بشكل غير متناسب مقارنة بالمناطق الأخرى. فحسب تقارير منظمة العمل الدولية بلغ معدل بطالة الشباب في العالم سنة 2008 حوالي 12 في المائة بينما وصل في المنطقة العربية إلى 22 في المائة وهو أيضا أعلى معدل ضمن مناطق العالم المختلفة. ووصل هذا المعدل بالنسبة إلى الذكور إلى 19 في المائة ويرتفع إلى 28 في المائة بالنسبة إلى الإناث مع ملاحظة أن المستوى العالمي لا يتغير ما بين الإناث (12.7) والذكور (12.1) انظر الجدولين (1) و(2) للبيانات التفصيلية للدول العربية. كما تجدر الإشارة إلى أن معدلات البطالة تتغير بشدة حسب المستوى التعليمي وحسب السن والنوع البشري. فمن الواضح أن الفتيات العربيات أكثر عرضة للبطالة من النساء أو من الشباب الذكور. وكذلك قد يعاني الشباب المتعلم من البطالة أكثر من الدين أقل منهم تعليما.

1 أنظر قاعدة بيانات سوق العمل Key Indicators of the Labor Market (KILM) 6.3 International Labor Organization، 2009

2 انظر : KLIM. 8-13.4 Box 8b

3 بلغ مُعدل البطالة في الكويت 1.7% سنة 2004 بينما يرتفع إلى 20.6% في موريتانيا (KLIM – a.8 Table 6.2) بلغ متوسط معدل البطالة في الدول الخليجية خلال الفترة 1991-2007 تقريباً 6% بينما وصل إلى 16% في الدول العربية ذات الدخل المتوسط. أما الدول العربية ذات الدخل المنخفض فقد بلغ فيها معدل البطالة 11.5 مما يعطي متوسط معدل بطالة مقداره 10.8% بانحراف معياري قدره 6.9 نقاط مئوية.

4 تختلف التقديرات في بعض الدول ما بين التقديرات الرسمية وغير الرسمية بشكل كبير خاصة في الدول التي لا تنشر بيانات عن البطالة بصفة دورية فعلى سبيل المثال يشير موقع للاستخبارات المركزية الأمريكية أن معدل البطالة في الأردن بلغ 30% مقابل المعدل الرسمي المقدر بـ 9.5%.

تعاني أغلب دول المنطقة العربية من ارتفاع مقلق لظاهرة البطالة مقارنة بمناطق العالم الأخرى. بالإضافة إلى ذلك تعاني أغلب الدول العربية من ارتفاع معدلات بطالة الشباب بشكل غير متناسب مقارنة بالمناطق الأخرى. كما أن الفتيات العربيات أكثر عرضة للبطالة من النساء أو من الشباب الذكور. وكدلك قد يعاني الشباب المتعلم من البطالة أكثرمن الدين أقل منهم تعليما.

جدول رقم (1): البطالة و رأس المال البشري في العالم العربي

البلد	معدل البطالة(×)	مستوى رأس المال ألبشري(××) متوسط سنوات التعليم 2010	نوعية رأس المال البشرى(×××) 2007	السنة التى تتوفر فيها بيانات البطالة
الجزائر	12.4	7.2	382	2009
البحرين	7.6	9.4	432	2006
مصر	9.7	6.5	200	2009
العراق	15.2	--	--	2008
الأردن	13.5	8.6	454	2009
الكويت	1.7	6.1	359	2004
لبنان	9.2		431	2007
ليبيا	30	7.3	--	2006
موريتانيا	36	--	--	2006
المغرب	9.9	4.4	319	2009
عُمان	15	--	398	2004
قطر	0.5	7.3	304	2009
السعودية	6.3	7.8	366	2004
السودان	18.7	2.9	--	2002
سوريا	8.5	4.9	423	2009
تونس	14.7	6.5	378	2009
الإمارات	2.4	9.2	--	2005
اليمن	35	2.5	210	2003
العالم	8.7		446	2009

(×) المصدر: منظمة العمل الدولية قاعدة سوق العمل، البنك الدولي – مؤشرات التنمية، صندوق النقد الدولي: الإحصائيات المالية، منظمة العمل العربي: الكتاب الدوري لإحصائيات العمل في الدول العربية.

(××) تقرير التنمية البشرية 2010

(×××) مؤشر نوعية التعليم المتوسط و الثانوي للرياضيات و العلوم الطبيعية، سنة 2007

جدول رقم (2): بطالة الشباب في البلدان العربية (×)

البلد	السنة	معدل بطالة الكبار (٪)	قوة العمل الشابة (آلاف)	بطالة الشباب (آلاف)	قوة عمل الكبار (آلاف)	بطالة الكبار (آلاف)	إجمالي البطالة (آلاف)	معدل بطالة الشباب (٪)	حصة الشباب من البطالة (٪)
الجزائر	2006	8.9	2207.5	536.4	7902.2	704.4	1240.8	24.3	43.2
البحرين	2001	3.0	45.5	9.2	262.8	7.8	17.0	20.1	54.0
مصر	2005	4.1	5171.1	1762.5	16620.5	687.6	2450.1	34.1	71.9
الكويت	2004	0.5	79.7	3.8	418.0	1.9	5.7	4.7	66.7
لبنان	2004	5.2	216.0	45.2	946.9	48.8	94.0	20.9	48.1
المغرب	2007	7.8	2563.5	451.6	8709.8	680.7	1132.3	17.6	39.9
فلسطين	2007	17.5	1941.1	68.5	654.5	114.5	183.0	35.3	37.4
السعودية	2007	0.5	430.0	4.6	401.2	95	6.6	10.8	70.4
سوريا	2003	-	-	235.9	-	227.4	463.3	-	57
تونس	2005	6.3	1498.9	291.8	3483.0	220.3	512.1	19.5	57.0
الإمارات	2005	10.2	671.1	205.9	2743.8	280.4	486.3	30.7	42.3
اليمن	1999	2.4	331.5	26.6	2229.8	53.2	79.8	8.0	33.4
قطر	2004	0.5	43	4.6	401.6	1.9	6.6	10.8	70.4

المصدر: قاعدة مؤشرات سوق العمل، منظمة العمل الدولية، KLIM 6.2 (2009)

إذا اعتبرنا معدل البطالة (جدول 1) من المؤشرات الأساسية التي تعكس مدى صحة الاقتصاد ومدى نجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإن السؤال الأساسي الواجب مواجهته بطريقة علمية وبعيداً عن ترسيخ الأفكار النمطية هو لماذا ترتفع معدلات البطالة في الدول العربية بشكل متسق ودائم مقارنة بمستويات المناطق الأخرى؟

السؤال الأساسي الواجب مواجهته بطريقة علمية وبعيدا عن ترسيخ الأفكار النمطية هو لماذا ترتفع معدلات البطالة في الدول العربية بشكل متسق ودائم مقارنة بمستويات المناطق الأخرى؟

إن الجواب السليم على هذا السؤال المعقد، والذي طالما تناولته الأدبيات المختصة بالدراسة والتحليل (أنظر قائمة المراجع)، يتطلب عملاً منهجياً وإطاراً تحليلياً صارماً لتحديد كل «الخصائص الأساسية» المتعلقة بسوق العمل العربي وكل ما يؤثر فيه ويتأثر به. وانطلاقاً من أن البطالة هي نتاج تفاعل عرض العمالة والطلب عليها في سوق العمل فإنه من الطبيعي تقييم القوى والعوامل الأساسية المؤثرة في العرض والطلب، ومنها العوامل المحددة لنمو قوة العمل من المسائل الديمغرافية والتعليم وعلاقته بسوق العمل خاصة بالنسبة للإناث. وكذلك فهم دور التعليم في تكوين رأس المال البشري، وعرض العمل حسب المهارات المطلوبة من قطاع الأعمال وتحديد نوعية هذه المهارات وهل حقيقة تُشكل عائقاً للنموالاقتصادي، وكذلك دراسة دور الأجور الحقيقية في الحث علي ارتفاع مساهمة الاناث في سوق العمل من جهة وفي رفع تكلفة التشغيل من جهة أخرى، ودور الاستثمار والتكنولوجيا والسياسات الاقتصادية و المؤسسات في دفع عجلة النمو الاقتصادي و بالتالي التأثير علي سوق العمل. كما يُحدد نظام الحوافز والإشارات التي يطلقها على تفضيلات المجتمع التعليمية والتي بدورها تحدد مخرجات التعليم والذي غالباً ما يظن أنها لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل وبالتالي تشكل عائقاً لتسريع عملية النمو. هذه العوامل وغيرها من العوامل الاخرى تحدد تدفقات قوة العمل ومدى استيعابها من طرف الاقتصاد. يحاول هذا العدد إلى استكشاف الإجابة على السؤال المركب التالي: هل أن تدفق العمالة في الدول العربية كبير بدرجة يصعب استعابه بما توفر من مقومات النمو الاقتصادي، وهل أن نوعية العمالة و مستوى تنميتها تحد من النمو الاقتصادي وبالتالي قلة الطلب عليها. وهل أن مستوى النمو الاقتصادي ضحل وأقل من قدرات الاقتصاد العربي وبالتالي صعوبة استيعاب تدفقات قوة العمل؟

البطالة هي نتاج تفاعل عرض العمالة والطلب عليها في سوق العمل فإنه من الطبيعي تقييم القوى والعوامل الاساسية المؤثرة في العرض والطلب، ومنها العوامل المحددة لنمو قوة العمل من المسائل الديمغرافية والتعليم وعلاقته بسوق العمل خاصة بالنسبة للإناث.

ثانياً- عرض قوة العمل والخصائص الديموغرافية للسكان

امتازت المنطقة العربية و إلى تاريخ قريب، كأغلب المناطق النامية، بارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان، وذلك لارتفاع نسب المواليد وتدني نسب وفيات الأطفال والرضع. ويرجع ذلك لعدة عوامل أهمها انتشار الرعاية الصحية الاساسية وتدني مستويات اندماج المرأة في سوق العمل وانخفاض مستويات تعليمها مما أدى إلى ارتفاع معدلات خصوبتها وانخفاض سن زواجها.

يُحدد نظام الحوافز والإشارات التي يطلقها تفضيلات المجتمع التعليمية والتي بدورها تحدد مخرجات التعليم والذي غالباً ما يظن أنها لا تتلاءم مع متطلبات سوق العمل وبالتالي تشكل عائقاً لتسريع عملية النمو.

هذا الوضع تمخض عنه هرم سكاني يمتاز «بالفتوة» بحيث ترتفع فيه نسبة السكان الشباب وتقل فيه نسبة الشيخوخة وترتفع فيه حصة السكان القادرين علي العمل وبالتالي تدفق شديد نحو سوق العمل وارتفاع الطلب الاجتماعي على الصحة والسكان والتعليم والعمل. ومع انطلاق عملية التنمية والتي اصطحبها ارتفاع نسب التحضر وارتفاع معدلات التحاق الإناث بالمدارس بدأت معدلات النمو السكاني تتراجع نتيجة انخفاض معدلات خصوبة الإناث. لكن بالمقابل أدى ارتفاع تعليم الإناث وانخفاض مستوى خصوبتها إلى ارتفاع معدل مساهمتها في أسواق العمل بشكل تدريجي ومتعاظم. هذا التحول الديموغرافي سوف يبقى على قوة التدفق في سوق العمل لفترة طويلة مستقبلية بالرغم من تراجع معدل نمو السكان في السنوات الأخيرة و ذلك نتيجة تدفق الاجيال السابقة إلي سوق الى سوق العمل.

امتازت المنطقة العربية و إلى تاريخ قريب، كأغلب المناطق النامية، بارتفاع معدلات النمو الطبيعي للسكان، وذلك لارتفاع نسب المواليد وتدني نسب وفيات الأطفال و الرضع. ومع انطلاق عملية التنمية والتي اصطحبها ارتفاع نسب التحضر وارتفاع معدلات التحاق الإناث بالمدارس بدأت معدلات النمو السكاني تتراجع نتيجة انخفاض معدلات خصوبة الإناث. لكن بالمقابل أدى ارتفاع تعليم الإناث وانخفاض مستوى خصوبتها إلى ارتفاع معدل مساهمتها في أسواق العمل بشكل تدريجي ومتعاظم.

تضاعف عدد سكان الدول العربية ثلاثة مرات ونصف ما بين 1960 و2008 من 86 إلى تقريباً 300 مليون نسمة بمعدل نمو وسطى سنوي قدره 3.5 في المائة. ويرجع ارتفاع هذا المعدل إلى تسارع السكان في منطقة الخليج العربي نتيجة الطفرة النفطية بمعدل 5.2 في المائة سنويا، وينخفض هذا المعدل إلى 2.6 في المائة في الدول العربية غير الخليجية وهو أعلى من معدل نمو الدول ذات الدخل المتوسط 1.8 في المائة لكن يعادل مستوى النمو السكاني في الدول الأفريقية جنوب الصحراء 2.7 في المائة.

ويخفي المتوسط ظاهرة التراجع المتواصل في معدل النمو السكاني العربي. حيث بلغ معدل النمو السكاني العربي1.9 في المائة سنة 2008، وباستثناء الأردن وسوريا التي لا زال فيها معدل النمو السكاني مرتفعاً فإن هذا المعدل ينخفض إلى 1.4 في المائة، ووصل في لبنان إلى 1.02 في المائة وفي تونس إلى 0.98 في المائة. وينجم عن تراجع معدلات النمو السكاني ارتفاع حصة السكان البالغين والقادرين على العمل. ففي سنة 1960 كانت حصة السكان البالغين ما بين 15 و64 سنة يشكلون 54 في المائة من إجمالي السكان. ونتيجة تراجع معدلات النمو السكاني فإن هذه النسبة ارتفعت تدريجياً وبلغت 66 في المائة سنة 2008. وهي تعادل مستوى الدول ذات الدخل المتوسط. ويلاحظ أن معدل نمو شريحة السكان الشباب (0-14 سنة) بدأ يتراجع بشكل ملحوظ في الدول العربية من 3.6 في المائة سنة 1980 إلى 1.4 في المائة سنة 2009. أما الدول التي تراجع فيها معدل النمو السكاني بشكل كبير فإن معدل نمو شريحة الشباب بدأ بالتقهقر مثل حالة الجزائر، لبنان، المغرب وتونس. ونتيجة ارتفاع حصة السكان القادرين على العمل فإن القوة العاملة العربية ارتفعت من 41 مليون سنة 1980 إلى أكثر من 100 مليون نسمة سنة 2007 وذلك بمعدل نمو وسطى 3.5 في المائة وهو أعلى من معدل نمو السكان خلال نفس الفترة والذي بلغ 3.1 في المائة. وبالرغم من انخفاض معدل نمو القوة العاملة إلى 3.0 في المائة سنة 2008 فهو لا زال أعلى من معدل نمو السكان الذي بلغ

1.9 في المائة في نفس السنة. ويعتبر ارتفاع معدل نمو القوة العاملة أكثر من معدل نمو السكان هبة سكانية والتي تعني أن الدول العربية لها قوة عمل متزايدة تستطيع أن تعيل السكان وتوفر للاقتصاد القوة العاملة الرخيصة لتحريك عجلة التنمية. ومقارنة بالأداء التنموي العربي المتواضع فإنه يعتقد أن الدول العربية لم تكن قادرة من الاستفادة من هذه الهبة السكانية و تحولت من هبة سكانية الى عبئ سكاني.

تضاعف عدد سكان الدول العربية ثلاثة مرات ونصف ما بين 1960 و2008 من 86 إلى تقريباً 300 مليون نسمة بمعدل نمو وسطى سنوي قدره 3.5 في المائة. ونتيجة ارتفاع حصة السكان القادرين على العمل فإن القوة العاملة العربية ارتفعت من 41 مليون سنة 1980 إلى أكثر من 100 مليون نسمة سنة 2007 وذلك بمعدل نمو وسطى 3.5 في المائة وهو أعلى من معدل نمو السكان خلال نفس الفترة والذي بلغ 3.1 في المائة.

القوة العاملة أكثر من معدل نمو السكان هبة سكانية والتي تعني أن الدول العربية لها قوة عمل متزايدة تستطيع أن تعيل السكان وتوفر للاقتصاد القوة العاملة الرخيصة لتحريك عجلة التنمية.

بالرغم من النمو السريع لقوة العمل، فان مساهمة قوة العمل العربية في سوق العمل إرتفعت بشكل بطيء نسبياً من 56 في المائة سنة 1980 إلى 59 في المائة فقط سنة 2007. وبالرغم من هذا الارتفاع، فإن هذه النسبة كانت دائماً أقل من متوسط الدول ذات الدخل المتوسط والتي ظلت مستقرة عند 71 في المائة خلال نفس الفترة. ويرجع انخفاض مساهمة قوة العمل العربية مقارنة بالدول النامية إلى انخفاض مساهمة الإناث في قوة العمل. ففي 1980 كان معدل مساهمة الإناث في الدول النامية 50 في المائة مقابل 17 في المائة فقط في الدول العربية. وارتفعت هذه النسبة تدريجياً إلى 28 في المائة سنة 2007 بينما ظلت مستقرة عند 50 في المائة في الدول النامية ذات الدخل المتوسط. وهده التطورات تعني أنه بالرغم من التحول الديموغرافي الناجم عن تراجع معدلات الخصوبة، فان تدفق القوة العاملة سيبقي قويا و دلك لاتجاه مساهمة الاناث في سوق العمل نحو الارتفاع نتيجة تحسن مستويات التعليم و إضمحلال التمييزضد النساء في سوق العمل.

يـؤدي تعليم الإناث إلى تأخر سـن الزواج، علماً بـأن هـذا التأخـر يتأثر أيضـاً بعمليـة التحضر السريـع و أزمـة السكـن و غـلاء المعيشـة التـي تحصل في الـدول النامية. هذا التأخر مع زيادة الوعـي وتغير الثقافـة يدفـع بخصوبـة الإناث نحـو الانخفاض. كمـا أن تعليـم الإناث سيرفع مـن اتجاه الإنـاث نحـو سـوق العمـل خاصة في الوظائـف الإداريـة في القطـاع العـام مثل قطاع الصحـة والتعليـم والمصارف والخدمـة المدنية. وأدى تفـوق الإنـاث في ميدان التعليم إلى تأنيث بعض الوظائـف التي كانت حكـراً على الذكور. انخفضـت معـدلات خصوبـة الإنـاث في الـدول العربيـة بسرعة شديـدة خـلال الخميسن سنة الماضية من متوسط 7 أطفال للمرأة سنة 1962 إلـى ثلاثة أطفال سنة 2007. ولا زالت خصوبة الإنـاث مرتفعـة نسبيـاً في اليمـن والسـودان وموريتانيـا (بمتوسـط 5 أطفـال). ونـورد في الجدول (3) البيانات التفصيلية للدول العربية حول الخصائص الديموغرافية المؤثرة في نمو قوة العمل.

ويرجـع هـذا الانخفاض إلى تحسـن مستويات تعلـم الإناث وإلى الهجرة الريفية الكبيرة التي حصلـت في الدول العربية. ففـي مجال التعليم ارتفعـت معـدلات تمدرس الإنـاث في الابتدائي في الـدول العربيـة مـن 59 في المائـة سنـة 1971 إلـى 97 في المائة سنة 2008. كما أن ارتفاع تعليم وانخفاض خصوبـة الإنـاث يشجعهـا لدخـول سوق العمل، وبالتالي فإنه بالرغم من انخفاض معـدلات النمـو السكاني تدريجياً وبـدأ تراجع حصـة السكـان الأقل مـن 15 سنة مـن إجمالي السكـان فـإن تدفـق الأجيـال السابقـة والذيـن ولدو قبل بلوغهم سن العمل لا يزالون يشكلون قوة تدفـق كبـيرة لسـوق العمـل. فالتحـول الديموغـرافي بدأ يظهـر جلياً في الدول العربية مـن خـلال انخفاض حصـة الأطفـال (0-14 سنـة) مـن إجمـالي السكـان والتي تشكل القوة الدافعـة الأساسيـة للتدفـق نحـو سـوق العمل. ففـي المتوسـط انخفضـت نسبـة الأطفـال مـن إجمالي سكان الدول العربية من 44 إلى حوالي 33 مـا بـين 1980 و2007. وطبيعياً تجد أن هذه النسبـة منخفضـة في الـدول الخليجيـة نتيجة تأثـير هجـرة العمالـة الوافـدة. ولا زالـت هذه النسبة مرتفعة في الدول العربية الفقيرة حيث لا زالـت تشكل أكثر مـن 40 في المائة في السودان وموريتانيـا واليمـن بينمـا انخفضـت بشـدة في الـدول التـي تراجع فيها معـدل النمو السكاني بقـوة مثـل الجزائـر، ولبنـان ومصـر والمغرب وتونـس. ووصل متوسط نسبة الأطفال في هذه الـدول سنـة 2007 إلـى 28 في المائـة. ومقارنـة بالدول المتقدمة التي أنهت التحول الديموغرافي فـإن هـذه النسبـة قـد تصـل إلـى 20 في المائـة.

فبالرغـم مـن انتهـاء عصـر "طفـرة الأطفال" التـي عرفتهـا الـدول في بدايـة مرحلـة تنميتهـا فـإن قوة العمـل لا زالت تنمو بمعـدلات مرتفعة نتيجـة استمرار تدفق الإنـاث و الافواج السابقة إلـى سـوق العمل. فمعـدلات مساهمـة الإناث في سـوق العمـل في الـدول العربيـة وإن ارتفعت إلى 28 في المائة سنة 2007 فإنها لا زالت منخفضة بمستـوى الـدول الناميـة ذات الدخـل المتوسط، حيـث أن هـذه النسبـة وصلـت إلـى 50 في المائة، وتصـل هذه النسبة في بعض الدول المتقدمة إلى أكـثر مـن 60 في المائـة. من الصعب فهـم أسباب انخفاض مساهمة الإناث في الدول العربية وذلك

لأن قـرارات اقتحـام سوق العمـل تتداخل الكثير مـن العوامـل فيهمـا الاقتصاديـة والاجتماعيـة والثقافيـة. ويمكـن التركيـز علـى تعليـم الإناث ومسـتوى الدخـل علـى اعتبارهما أهـم العوامل الجاذبـة للإناث لدخول سوق العمل. ونظراً لأن «البيئـة الاجتماعية الثقافية» تضع قيوداً كبيرة علـى اختيارات الإناث في سوق العمل فإن التعليم يصبـح المنفذ الأساسي للإندماج في سوق العمل. ويلاحظ في هذا الصدد ارتفاع نسب تعليم الإناث في المسـتوى الثانوي والجامعي في الدول العربية بشكل معتبـر حيث أن نسب التمدرس في الثانوي تطـورت مـن 21 في المائة سـنة 1971 إلى 78 في المائة سنة 2007 ، بالطبع مع وجود تفاوت كبير مـا بين مختلف الـدول العربيـة. أمـا في التعليم الجامعـي فإن نسـب التمدرس فقـد ارتفعت من 13 في المائـة سـنة 1991 إلـى أكـثر مـن 33 في المائة سنة 2007 وهي أعلى من نسب التمدرس الجامعي في الدول النامية ذات الدخل المتوسط. وربما هذا يفسر جزئيـاً سبب انخفاض معدلات المساهمـة في قـوة عمل الإنـاث الشبـاب حيث بلغ متوسطه سـنة 2008 في إجمالي الدول العربية 22 في المائة فقط مقابل 32 في المائة لفئة الإناث البالغين ما بين 35 و54 سنة.

بـالـرغـم مـن الـنـمـو الـسـريع لقوة العمل، فان مساهمة قوة العمل العربية في سوق العملِ إرتفعت بشكل بطـىء نسبيا من 56 في المائة سنة 1980 إلى 59 في المائة فقط سنة 2007. ويـرجـع انـخـفـاض مساهمة قـوة العـمـل العـربـيـة مقارنة بالدول النامية إلـى انخفاض مساهمة الإناث في قوة العمل.

بـالـرغـم مـن الـتـحـول الديموغرافي الناجم عن تراجع معدلات الخصوبة، فان تدفق القوة العاملة سيبقي قويا و دلك لاتجاه مساهمة الاناث في سوق العمل نحو الارتفاع نتيجة تحسن مستويات التعليم و إضـمـحـلال التمييزضد الـنـسـاء في سـوق الـعـمـل.

فبالـرغـم مـن انـتـهـاء عصر «طفرة الأطفال» التي عرفتها الدول في بداية مرحلة تنميتها فإن قـوة العمل لا زالـت تنمو بمـعـدلات مـرتـفـعـة نتيجة استمرار تدفق الإناث و الافواج الـسـابـقـة إلـى سـوق العمل.

الجدول (3): الخصائص الديموغرافية للسكان (×)

البلد	السكان (مليون)		مُعدل النمو السنوي () (٪)		السكان البالغين من إجمالى السكان (٪)		قوة العمل (مليون)		معدل نمو قوة العمل (٪)		قوة العمل للسكان البالغين()		معدل مساهمة قوة العمل (إناث) (٪)		معدل الخصوبة (طفل للمرأة)		معدل تمدرس الإناث 2007 (٪)		
	1960	2009	80-60	80-07	1960	2008	1980	2007	2007-1980	2007-2004	1980	2007	1980	2007	1960	2007	ابتدائي	متوسط	جامعي
الجزائر	10.79	34.36	2.4	1.5	52.4	67.6	4.55	13.907	4.22	3.11	0.48	0.61	0.190	0.369	7.38	2.38	94.5	86.32	28.11
البحرين	0.156	0.766	3.3	1.86	54.2	71.0	0.135	0.349	3,5	1.80	0.62	0.66	0.175	0.336	7.17	2.29	98.39	104.0	46.83
مصر	27.7	81.52	2.2	1.81	52.9	63.0	11.66	25.49	2.95	3.00	0.48	0.51	0.151	0.236	6.55	2.886	93.50	84.87	-
الأردن	0.844	5.90	4.1	3.20	51.5	61.3	0.435	1.62	5.05	3.52	0.42	0.47	0.097	0.155	7.58	3.60	89.34	90.62	41.71
الكويت	0.277	2.72	5.8	2.41	62.90	74.5	0.458	1.63	4.175	2.75	0.57	0.69	0.205	0.431	7.20	2.184	87.02	91.53	25.57
لبنان	1.88	4.13	1.7	1.02	53.6	66.9	0.855	1.510	2.136	2.12	0.55	0.56	0.195	0.248	5.68	2.209	82.81	84.55	59.87
ليبيا	1.34	6.27	3.2	1.93	52.7	66.9	0.837	2.265	3.75	2.70	0.54	0.56	0.155	0.259	7.175	2.724	..	101.07	58.32
المغرب	11.63	31.20	2.10	1.18	52.6	65.9	5.79	11.225	2.48	1.80	0.56	0.56	0.218	0.247	7.15	2.376	86.43	51.44	10.66
عُمان	0.565	2.78	3.3	2.14	51.0	65.10	0.340	1.013	4.137	2.38	0.55	0.58	0.197	0.258	7.20	3.089	73.57	87.98	27.62
قطر	0.450	1.280	7.0	11.86	58.3	82.70	0.105	0.733	7.538	13.67	0.69	0.78	0.211	0.414	6.97	2.43	93.19	102.41	26.58
السعودية	4.07	24.64	3.7	2.00	53.4	64.2	2.416	8.73	4.909	3.34	0.48	0.57	0.104	0.191	7.257	3.352	84.28	85.87	36.10
سوريا	4.620	21.22	3.2	3.46	50.3	61.5	2.02	6.55	4.492	4.85	0.47	0.52	0.120	0.209	7.60	3.285	91.89	70.87	-
تونس	4.220	10.32	1.9	0.98	52.5	69.7	4.894	3.74	2.654	2.111	0.53	0.53		0.257	7.18	2.03	95.48	89.06	37.24
الإمارات	0.902	4.484	8.1	2.69	53.0	29.80	0.584	2.741	6.151	4.33	0.77	0.79	0.159	0.40	6.86	2.305	90.38	93.84	34.80
اليمن	5.222		3.1	2.95	50.9	53.4	1.69	5.43	4.423	4.24	0.43	0.46	0.161	0.216	8.40	5.501	64.88	29.93	5.02
موريتانيا	0.892	3.200	2.7	2.50	54.2	57.6	0.587	1.31	3.023	3.22	0.75	0.73	0.594	0.602	6.58	4.37	82.84	23.59	1.84
السودان	11.68	41.34	2.6	2.23	52.8	56.9	6.57	12.504	2.417	2.80	0.61	0.55	0.306	0.313	6.6	4.228	37.24	32.05	5.92

ثالثاً- الطلب على العمالة ودور الاستثمار والنمو الاقتصادي

بالرغم من أن الدول العربية تملك «هبة سكان» معتبرة ناجمة عن فتوة الهرم السكاني، فإن القوة العاملة الشابة لم يكن بالإمكان تجنيدها في العملية التنموية بشكل فعال. فنتيجة انخفاض معدلات مساهمة الإناث في سوق العمل وارتفاع معدلات بطالة الشباب فإن حصة التشغيل من السكان القادرين علي العمل منخفضة جداً.

وبغض النظر عن قوة تدفق السكان إلى سوق العمل، فإن الطلب على العمالة (التشغيل) يشكل أيضاً العامل الأساسي الاخر المسبب لارتفاع معدل البطالة. يرتبط التشغيل بقدرة الاقتصاد على النمو من جهة، وعلى علاقة هذا النمو بالإنتاجية والتكنولوجيا. فالنمو الاقتصادي قد يكون مُتأتياً من التوسع الأفقي وتوسيع الطاقة الإنتاجية عبر التراكم في القطاعات ذات الكثافة العمالية المرتفعة، أم ذات الكثافة الرأسمالية المرتفعة. كما أن النمو الاقتصادي يكون ناجماً عن التوسع العمودي من خلال رفع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. وبقدر ما يدفع النمو الاقتصادي الطلب على العمالة وفق العلاقة ما بينهما والتي يمكن تلخيصها بمرونة التشغيل، فإن سوق العمل، بالإضافة إلى عوامل أخرى، يؤثر بدوره في النمو الاقتصادي. العامل الأول الذي يدخل في هذا الإطار هو مدى نوعية العمالة التي يوفرها سوق العمل، حيث أن عملية التنمية في مختلف أطوارها تحتاج إلى مهارات متعددة ذات نوعية تسمح بالتحكم بالعملية الإنتاجية ورفع وتائر الإنتاجية وبالتالي تقليل تكاليف الإنتاج ورفع الربحية والتنافسية. وقد أكدت نظريات النمو على مدى أهمية رأس المال البشري وكذلك دور الاختراعات عبر نشاط البحوث والتطوير في تحقيق معدلات نمو متسارعة. كما أن ارتفاع كلفة العمل وقلة مرونة سوق العمل وبطىء استجابته للتحولات الاقتصادية يعرقل عملية النمو الاقتصادي.

تشير الدلائل والشواهد الأمبريقية المتراكمة أن عملية النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية بطيئة حيث أن معدلات النمو تمتاز بالانخفاض والتذبذب الشديد. ويرجع هذا البطىء حسب هذه الدراسات إلى عوامل متعددة وكثيرة تتعلق بالسياسات والتوجهات الاقتصادية وضعف المؤسسات التي تدير عملية التنمية تدني نوعية رأس المال البشري وعدم ملائمة بيئة الاعمال وكذلك تخلف البنى التحتية نجم عنها كلف إضافية قللت من الميزة النسبية و ساهمت فى إنخفاض الإنتاجية والربحية وتراجع الاستثمار الخاص. كما يظن البعض أن توفر الموارد الطبيعية بكثرة في العديد من البلدان العربية أدى إلى تشوه كبير في آلية تخصيص الموارد وكذلك ساعد إلى انتشار نشاط البحث عن الريع مما وسع رقعة النشاط الاستهلاكي الطفيلي وقلص دائرة الإنتاج. وتذهب بعض التفسيرات إلى تراجع النمو الاقتصادي في الدول العربية إلى طبيعة الاختيارات التنموية مثل اتباع نموذج تصنيع إحلال الواردات وارتفاع معدلات الحماية وتوسع رقعة التدخل الحكومي واتساع القطاع العام في المجال الإنتاجي وعدم القيام

بالإصلاحات المطلوبة للتحول إلى اقتصاد السوق وتحديد بعض الأسعار المهمة بعيداً عن مستواها التوازني مثل أسعار الفائدة وسعر الصرف بالإضافة إلى تدني كفاءة المؤسسات وتفشي الفساد الإداري والبيروقراطية وارتفاع تكاليف القيام بالأعمال.

في واقع الأمر ما يهمنا هنا هو تحديد العلاقة المباشرة ما بين النمو والتشغيل باعتباره المحرك الأساسي له، وهل يوجد دوراً تقييدياً لسوق العمل وتأثيره السلبي على النمو الاقتصادي. ربما سنحتاج إلى تقييم مرونة التشغيل ومقارنة معدل نموه بالقوة العاملة وبالتالي حساب معدلات النمو الاقتصادي الضرورية لتحقيق التشغيل التام، وكذلك دراسة علاقة التشغيل بالأجور الحقيقة وتحديد إن كانت لها أثر سلبي على التشغيل بالإضافة إلى قياس مدى مرونة سوق العمل وهل يقف عائقاً أمام النمو.

يحتل النظام التعليمي ومخرجاته حيزاً هاماً في النقاش حول تعثر النمو العربي. فالرأي السائد أن هذا النظام قد فشل في تكوين رأس المال البشري بالنوع المطلوب لتحقيق النمو الاقتصادي. وذلك لأن التشوهات التي أدخلت على نظام تخصيص الموارد نتيجة التدخل الحكومي البيروقراطي في إدارة الاقتصاد أثرت سلباً على تخصيص الموارد وعلى الاختيارات التعليمية مثل تفضيل التخصصات الأدبية على العلمية والفنية وكذلك التوظيف في القطاع العام بأجور غير مرتبطة بالإنتاجية وكذلك تراجع الأجور الحقيقية مما قلل من أهمية التعليم وتخفيض العائد عليه. هذه المقولة تفترض أنه يوجد قطاع خاص إنتاجي يُعاني بشدة من عدم توفر المهارات التي يطلبها وبالنوعية التي يتوقعها. وللأسف الشديد لا توجد بيانات تفصيلية حول القطاع الخاص وعلى نوعية التعليم التي يمكن استخدامها لاختبار هذه الفرضية. ويلاحظ في هذا الصدد أن تفضيلات التعليم للتخصصات الأدبية والإنسانية بشدة قد يكون لعدم توفر فرص عمل دائمة خارج القطاع العام، وإن القطاع الخاص يركز على الاستثمار أساساً في التجارة والخدمات والصناعات التحويلية صغيرة الحجم ذات الكثافة العمالية الكبيرة والأجور المتدنية التي تقلل من العائد على التعليم وبالتالي لا تشجع الأسر على الاستثمار فيه.

ودون الخوض في غمار النمو الاقتصادي العربي ومحدداته فإننا سوف نركز على قياس مرونة التشغيل والإنتاج وتقييم تبعات ذلك على امتصاص البطالة العربية. هنالك اتفاق ما بين الباحثين في قضايا النمو العربي حول تواضعه وهشاشته وتذبذبه الشديد. ومن الصعب أيضاً تحديد الأسباب التي تؤثر في أداء النمو العربي لكن هذه الدراسات تشير إلى دور الموارد الطبيعية (لعنة الموارد) وتواضع الأداء المؤسسي وانخفاض مستويات الحاكمية

وتواضع رأس المال البشري وقلة الاستثمارات وغياب القطاع الخاص الإنتاجي وتركيزه على البحث عن الريع وتراجع دور الدولة التنموي من خلال التخلي عن البرامج الاستثمارية والتركيز على اصلاحات السوق الليبرالية. فإذا اعتبرنا أن بداية الثمانيات هو التاريخ المفصلي الذي بدأت فيه الدول تتحول من مشروعها التنموي وانسحبت من التدخل المباشر إلى عصر الإصلاحات الليبرالية فإن متوسط معدل النمو الاقتصادي العربي ما بين 1960 و1980 كان 5.4 في المائة سنوياً وخلال الفترة 1981-2007 انخفض معدل النمو الاقتصادي في الدول العربية ليسجل 3.8 في المائة سنوياً. وبالنظر إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني فإن معدل نمو دخل الفرد خلال الفترتين انخفض من 2.5 في المائة سنوياً إلى 0.5 في المائة سنوياً فقط.

بالرغم من أن الدول العربية تملك «هبة سكان» معتبرة ناجمة عن فتوة الهرم السكاني، فإن القوة العاملة الشابة لم يكن بالإمكان تجنيدها في العملية التنموية بشكل فعال. تشير الدلائل والشواهد الأمبريقية المتراكمة أن عملية النمو الاقتصادي في معظم الدول العربية بطيئة حيث أن معدلات النمو تمتاز بالانخفاض والتذبذب الشديد. ومن الصعب أيضاً تحديد الأسباب التي تؤثر في أداء النمو العربي لكن هذه الدراسات تشير إلى دور الموارد الطبيعية (لعنة الموارد) وتواضع الأداء المؤسسي وانخفاض مستويات الحاكمية وتواضع رأس المال البشري وقلة الاستثمارات وغياب القطاع الخاص الإنتاجي وتركيزه على البحث عن الريع وتراجع دور الدولة التنموي من خلال التخلي عن البرامج الاستثمارية والتركيز على اصلاحات السوق الليبرالية.

وتدل المعلومات المتاحة حول معدلات نمو القوة العاملة منذ الثمانيات على أن تفاقم البطالة قد يكون راجع إلى ضآلة النمو الاقتصادي. فخلال الفترة 1980-2007 كان معدل نمو القوة العاملة العربية حوالي 3.9 في المائة سنوياً مقارنة بمعدل نمو اقتصادي 3.8 في المائة وهذا بحد ذاته قد يفسر استقرار معدلات البطالة في العديد من الدول العربية. وفي واقع الأمر كان معدل نمو التشغيل ما بين 1992 و2007 يساوي 3.5 في المائة مقابل 3.7 في المائة لقوة العمل خلال نفس الفترة مما

يعني أن معدل البطالة كان يزداد في المتوسط بـ 0.12 في المائة سنوياً. إن تقييم مصادر النمو العربي وتفسير أسباب هشاشته أمر يتخطى نطاق هذا العمل ويمكن الرجوع إلى الأبحاث العديدة التي تناولت النمو العربي بإسهاب.

خلال الفترة 1980-2007 كان معدل نمو القوة العاملة العربية حوالي 3.9 في المائة سنويا مقارنة بمعدل نمو اقتصادي 3.8 في المائة وهذا بحد ذاته قد يفسر استقرار معدلات البطالة في العديد من الدول العربية. وفي واقع الأمر كان معدل نمو التشغيل ما بين 1992 و2007 يساوي 3.5 في المائة مقابل 3.7 في المائة لقوة العمل خلال نفس الفترة مما يعني أن معدل البطالة كان يزداد في المتوسط بـ 0.12 في المائة سنويا.

ولكن فيما يهمنا في هذا البحث هو إعطاء صورة بسيطة عن النمو العربي وتفكيك مصادره وتقييم مرونة التشغيل للإنتاج أي ما هو مقدار ارتفاع التشغيل نتيجة النمو الاقتصادي. للقيام بذلك نفترض أن الإنتاج يمكن تفسيره بدالة انتاج من نوع كوب دوغلاس الشهيرة والتي تفسر مستوى الإنتاج بالعمل ورأس المال. وبافتراض أن مرونة الاحلال بينهما تعادل الواحد.

وبافتراض ثبات العائد على الحجم (بمعنى أن زيادة كل من عنصري العمل ورأس المال بنفس النسبة تؤدي إلى زيادة الإنتاج بالنسبة نفسها) عادة ما يمكن حساب مرونة رأس المال من الحسابات القومية على أساس أنه يمثل حصة رأس المال في الناتج القومي وذلك بقسمة فائض التشغيل على الناتج المحلي الإجمالي. ومن بيانات الحسابات القومية فإن متوسط فائض التشغيل للناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية للفترة 2006-1991 يكون في حدود 0.65 للدول الخليجية و0.44 للدول العربية غير النفطية أي بمتوسط عربي قدره 0.55. هذا ويوضح تقرير دالة الإنتاج المذكورة أعلاه للفترة 1980-2007 على بيانات 17 دولة عربية أن مرونة رأس المال تعادل 0.78 وهي تختلف عن تقديرات المحاسبة القومية. واستناداً إلى نتائج تقدير هذه المعادلة فإنه يُمكننا تفكيك مصادر النمو العربي حسب مصادره الثلاثة، العمل، رأس المال، والإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج. بمعنى أن معدل النمو الاقتصادي هو نتائج النمو في رأس المال وكذلك نتاج النمو في قوة العمل وأخيراً فإن التقدم التكنولوجي أو التغير في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج هو فقط المقدار المتبقى غير المفسر. وتوضح النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي العربي قد نما ما بين 1980 و2007 بمعدل 3.28 في المائة سنوياً. وكانت مساهمة نمو رأس المال 2.19

في المائـة سنوياً ومساهمـة نمو العمل 1.31 في المائـة مما يعنـي أن مساهمة النمو الناتج عن الانتاجية الكلية لعوامـل الإنتاج كانت سالبة بمقـدار -0.22 في المائـة سنويـاً. هـذه النتائج تتوافق كثيراً مع دراسات تفكيك منابع النمو التـي ترى أنه في الدول النامية يتم الحصول على ارتفاع في الناتج من خلال التوسع الأفقي من خلال نمو رأس المال. ويعطي الجدول (4) نتائـج تفكيـك مصادر النمـو الاقتصادي لكل الدول العربية.

الجدول (4): تفكيك مصادر النمو الاقتصادي 1980-2007

البلد	معدل النمو الاقتصادي (٪)	حصة العمل (٪)	حصة رأس المال (٪)	الإنتاجية الكلية (٪)
الجزائر	2.77	1.37	2.07	-0.35
البحرين	3.02	1.17	1.72	-0.01
مصر	5.93	0.81	2.85	2.57
الأردن	3.43	1.65	3.16	-1.32
الكويت	1.14	1.62	0.74	-3.33
لبنان	-1.89	0.80	0.43	-1.94
ليبيا	-1.21	1.36	0.20	-2.218
المغرب	3.20	0.83	2.74	-0.26
موريتانيا	2.61	1.04	1.40	0.34
عُمان	5.30	1.36	3.40	1.34
قطر	5.30	2.44	3.63	-1.25
السعودية	1.34	1.54	1.62	-2.16
السودان	4.93	0.80	3.79	0.51
سوريا	4.23	1.371	2.43	0.36
تونس	4.88	0.85	1.93	2.02
اليمن	5.73	1.37	0.84	3.41
الإمارات	4.66	1.96	3.88	-0.142

من جانب آخر، توضح نتائج تقدير دالة الطلب على العمال أن زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل واحد في المائة يرفع التشغيل بمعدل 0.77) في المائة) أي أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما بين 2000-2007 بمعدل 5.11 في المائة قد ترتب عليه معدل نمو في الطلب على العمالة بلغ 3.3 في المائة وهو أقل من معدل نمو القوة العاملة المقدرة الذي بلغ 3.5 في المائة خلال نفس الفترة. إن المسألة الأساسية التي تواجه البطالة في الدول العربية هو عدم مقدرة الاقتصاد العربي على النمو أكثر من 5 في المائة بشكل متسق حتى يمكن تسريع وتائر التشغيل لكي ينجم عنه انخفاض معتبر للبطالة.

رابعا- هل يُمكن حل معضلة البطالة في الدول العربية

لقد تم التأكيد في الفقرات السابقة على أن الدول العربية تشهد تراجعا في معدلات النمو السكاني في إطار عملية التحول الديموغرافي، لكن معدلات نمو القوة العاملة لا زالت مرتفعة وذلك نتيجة تدفق الأجيال السابقة لسوق العمل بالإضافة إلى ارتفاع مساهمة الإناث في قوة العمل. وسوف يستمر هذا التحول الديموغرافي لسنوات قادمة إلا أنها قد تتباطىء، بالمقارنة مع و ضعية الدول المتقدمة، عندما تصل نسبة الأطفال إلى إجمالي السكان حوالي 15 في المائة ومعدلات نمو سكاني تقارب الواحد، ويستمر ارتفاع مساهمة الإناث لتصل إلى 50 في المائة. وكما نعلم أيضاً أنه بالرغم من ارتفاع مرونات التشغيل للإنتاج في الدول العربية فإن بطىء النمو الاقتصادي يكبل نمو التشغيل ولا يسمح بالتغلب على معضلة البطالة بسهولة.

إن المسألة الأساسية التي تواجه البطالة في الدول العربية هو عدم مقدرة الاقتصاد العربي على النمو أكثر من 5 في المائة بشكل متسق حتى يمكن تسريع وتائر التشغيل لكي ينجم عنه انخفاض معتبٍر للبطالة. وكما نعلم أيضا أنه بالرغم من ارتفاع مرونات التشغيل للإنتاج في الدول العربية فإن بطىء النمو الاقتصادي يكبل نمو التشغيل ولا يسمح بالتغلب على معضلة البطالة بسهولة.

بالنظر إلى أداء الدول العربية في مجال التشغيل والنمو خلال العشرية الماضية فإننا نستطيع أن نقيم وضع سوق العمل العربي مستقبلاً وكذلك نستطيع أن نحسب مقدار النمو المطلوب لبلوغ مستوى بطالة معين عند أفق 2015 أو2020. لتبسيط الحسابات نفترض أن الاقتصاد العربي سينمو بنفس المعدلات المسجلة خلال الفترة 2004-2008 وكذلك نفترض أن العلاقة ما بين نمو التشغيل والنمو الاقتصادي ثابتة و مستقرة. على هذا الأساس يمكن تقييم استخدام المعادلة التالية لتقييم وضع سوق العمل مستقبلاً:

معدل نمو التشغيل المتسق مع معدل النمو الاقتصادي يساوي حاصل ضرب مرونة

التشغيل بمعدل النمو الاقتصادي السنوي.

وبأخذ متوسط معدلات النمو خلال الفترة 1991-2007 لتقليل التقلبات فإننا نستطيع تقييم مقدار المرونة الموجودة ما بين التشغيل والإنتاج. فإجمالاً بلغت المرونة 0.58 لمتوسط الدول العربية وترتفع في بعض الدول ذات النمو السريع في التشغيل وتنخفض في دول أخرى. وبافتراض أن معدلات النمو المسجلة خلال الفترة 2004-2008 ستستمر فإننا نستخدم المعادلة أعلاه لتقدير معدل نمو التشغيل المتسق مع النمو الاقتصادي. أما في مجال عرض العمل وبالرغم من التحول الديموغرافي فإننا افترضنا ثبات معدلات نمو القوة العاملة لكل بلد والمسجلة خلال الفترة 2004-2008 بحيث بلغت 3.6 في المائة للمتوسط العربي سنوياً. وبتطبيق معادلة البطالة يمكن حساب القيم المستقبلية لقوة العمل والتشغيل والبطالة.

سجل الاقتصاد العربي معدل نمو بلغ 6.3 في المائة خلال الفترة2004-2008 ومعدل لنمو قوة العمل بلغ 3.6 في المائة سنوياً. وبافتراض مرونة تشغيل 0.57 يعطي معدل نمو تشغيل بـ 3.58 في المائة سنوياً. استناداً لهذه الفرضيات فإن قوة العمل العربية سترتفع من 105 مليون شخص سنة 2008 إلى 161 مليون شخص سنة 2020. أما التشغيل فسوف يرتفع من 94 مليون سنة 2008 إلى 144 مليون أي أن أعداد العاطلين سوف ترتفع من 11 مليون سنة 2008 إلى حوالي 19 مليون أي أنه خلال 12 سنة سوف يرتفع أعداد العاطلين بحوالي 8 ملايين.

بالرغم من ارتفاع أعداد العاطلين فإن معدل البطالة في الدول العربية سيبقى مستقراً عند مستوى الـ 11%. ويعطي الجدول (5) النتائج التفصيلية لتقييم سوق العمل لكل بلد عربي.

بالنظر إلى معدلات النمو طويلة الأجل التي حققتها الدول العربية خلال الأربعين سنة ماضية والمقدرة بحوالي 5 في المائة فإن الدول العربية لا تستطيع حل معضلة سوق العمل وفي أحسن الأحوال إذا استمر هذا الأداء فإنها كل ما تحققه هو استقرار معدلات البطالة. من الواضح أن مستقبل البطالة يعتمد علي الاداء المستقبلي علي مقدرة الاقتصاد العربي على تحقيق وتائر نمو أعلى و على فعالية النمو في حث الطلب على العمالة. كما أن مستقبل نمو القوة العاملة سوف تؤثر أيضا على البطالة من خلال تراخى التدفق نحو سوق العمل.

إن قوة العمل العربية سترتفع من 105 مليون شخص سنة 2008 إلى 161 مليون شخص سنة 2020. أما التشغيل فسوف يرتفع من 94 مليون سنة 2008 إلى 144 مليون أي أن أعداد العاطلين سوف ترتفع من 11 مليون سنة 2008 إلى حوالي 19 مليون أي أنه خلال 12 سنة سوف يرتفع أعداد العاطلين بحوالي 8 ملايين. بالرغم من ارتفاع أعداد العاطلين فإن معدل البطالة في الدول العربية سيبقى مستقرا عند مستوى الـ 11 %. بالنظر إلى معدلات النمو طويلة الأجل التي حققتها الدول العربية خلال الأربعين سنة ماضية والمقدرة بحوالي 5 في المائة فإن الدول العربية لا تستطيع حل معضلة سوق العمل وفي أحسن الأحوال إذا استمر هذا الأداء فإنها كل ما تحققه هو استقرار معدلات البطالة.

لنقلب السؤال ونحاول إيجاد معدل النمو الضروري لخفض معدل البطالة إلى 5 في كل بلد في حدود 2015 و2020. وبافتراض بقاء معدلات نمو القوة العاملة عند مستواها التاريخي لكل بلد وكذلك دون تغيير مرونات التشغيل.إن حل مسألة البطالة في الاجل القصير يعتبر أمرا عسيرا حيث أن معدل النمو الضروري لخفض معدل البطالة إلى 5 في المائة يجب أن يكون في حدود 13% و هو معدل غير متسق مع تجربة النمو العربي.

أما في الاجل المتوسط فان معدل النمو الاقتصادى الضرورى لبلوغ معدل بطالة 5 في المائة سينخفض الى 8 في المائة سنوياً، و هو مايشكل 2 في المئة فوق متوسط النمو الاقتصادى العربى. أما في حدود 2020 فانه على الدول أن ترفع من معدل نموها الاقتصادي بنقطة مئوية سنوياً فوق المتوسط التاريخي باستثناء اليمن و موريتانيا وسوريا واللتى تعرف انخفاضاً معتبراً في معدل نمو التشغيل أقل من معدل نمو قوة العمل.

كما أن السودان التي تسجل معدلات بطالة مرتفعة تحتاج إلى معدل نمو إضافي قدره 3.6 نقاط مئوية سنوياً فوق المتوسط لبلوغ هدف بطالة 5 في المائة. والغريب في الأمر أن الدول العربية التي تعرف "بالاقتصادات المتنوعة" والتي لا تعتمد على استغلال النفط كمورد اقتصادي أساسي تعرف حالة من التشدد في أسواق أعمالها نتيجة بطىء نمو التشغيل بالرغم أن معدلات نمو القوة العاملة فيها اقل من الدول الأخرى. وتشمل هذه الدول كل من لبنان والمغرب وتونس. ويرجع هذا الأمر ليس لضعف النمو الاقتصادي بل أن البيانات في هذه الدول تظهر ارتخاءاً في مرونة التشغيل مما يعكس أن هذه الدول قد تعرف مشاكل عند مستوى الاختيارات التكنولوجية في الاستثمارات، بالإضافة

إلى الاختيارات التعليمية الغير مواءمة مع سوق العمل و ربما عدم كفاية سياسات التشغيل فى توفير فرص شغل كافية. وإذا افترضنا أن الدول العربية حققت أهداف النمو المتسقة مع تحقيق معدلات بطالة منخفضة فإنها سوف تحتاج إلى رفع وتائر التشغيل من 143 مليون منصب إلى 153 مليون أي أنها تحتاج إلى 10 ملايين منصب عمل إضافي فوق الذي سوف تبلغه في حالة السيناريو الاتجاهي وذلك بضمان رفع معدل النموالاقتصادي السنوي بنقطة مئوية فوق المتوسط التاريخي و علي فترة طويلة.

خامساً- خاتمة:

إن فهم ديناميكية البطالة العربية ضروري لصياغة سياسات محاربة البطالة. ففي حالة جرى الاعتقاد بأن ارتفاع معدل البطالة ناجم عن البحث عن العمل وأن الأفراد يرفضون العروض المتوفرة فإنه في هذه الحال يتطلب الأمر سياسة تأثر على مرونة سوق العمل وخاصة التأثير على أجر القبول والذي يكون مرتفعاً نتيجة وجود «تعويض بطالة» مرتفع بالإضافة إلى وجود تحويلات وعلاواة رفاهية من الضمان الاجتماعي تصرف فقط للعاطلين. أما في حال ارتفاع البطالة نتيجة وجود اختلال وعدم تواءم ما بين الفرص المعروضة والمهارات المطلوبة فإن سياسات التشغيل الديناميكية التي تعتمد على إعادة الإدماج عبر التدريب قد تكون ضرورية لمحاربة البطالة وخاصة في حالة الباحثين عن العمل لفترة طويلة.

وقد ترتفع معدلات بطالة الشباب أكثر من غيرهم كون أن تعليمهم وتكوينهم ونقصهم للخبرة لا يمكنهم من الاندماج. ففي هذه الحالة فإن سياسات الإدماج المهني قد تركز على منحهم فرص عمل مؤقتة في القطاع الحكومي أو بتشجيع توظيفهم في القطاع الخاص بمنحهم حوافز ضريبية قد تساعد الشباب على الإندماج في سوق العمل. كما أن برامج الإدماج عبر تشجيع الشباب خاصة الذي له مؤهلات وتدريب فني الإندماج في سوق العمل عبر مساعدته لتأسيس مؤسسات مصغرة عبر منحهم قروض وتأسيس صناديق تمويل الاستثمار المغامر وكذلك مرافقتهم في مشاريعهم لتدعيم حظوظ نجاحها. للأسف الشديد لا تتوافر بيانات دقيقة حول أسواق العمل العربية حتى تستطيع تفكيك البطالة حسب أنواعها وتحديد مدة البحث عن العمل وقياس احتمالات مغادرة البطالة مع الزمن وكذلك اختبار مدى تأثير العوامل الاقتصادية والشخصية على هذه المدة. هنالك نقص فادح في بيانات سوق العمل على المستوى الفردي وعدم تجميع بيانات الفرص المعروضة وكذلك عدم توفر بيانات على المستوى الفردي على الباحثين عن العمل. هذا العائق يقف أمام صياغة سياسة إدماج العاطلين عن العمل.

من الشواهد الأمبريقية المتوفرة تظهر المعطيات أن البطالة في الدول العربية تفوق مستواها «الطبيعي» بشكل متسق يعود ذلك إلى الارتفاع الشديد لمعدل بطالة الشباب وخاصة شريحة الإناث. كما أن الشواهد

المتوفرة تظهر أن البطالة هيكلية ناجمة عن عدم تطابق سوق العمل مع مخرجات التعليم، وكذلك تعتبر طويلة الأجل وغير طوعية ناجمة عن بطيء النمو الاقتصادي والتشغيل بمعدلات أقل من نمو القوة العاملة.

بالرغم من أن تسريع معدل النمو الاقتصادي وتوفير مناصب شغل دائمة في القطاع الإنتاجي والخدمي لا زال يشكل الخط الأول لمحاربة البطالة، فإن توظيف حزمة سياسات سوق عمل نشطة تعتبر من الضرورات القصوى لتخفيف وطأة البطالة في البلدان العربية. فتسريع معدلات النمو الاقتصادي حتماً تتطلب توظيف جملة من الاصلاحات الاقتصادية التي تسمح بتجنيد الموارد نحو مزيد من الاستثمار وكذلك تقليل المخاطر واللايقين وكل الكلف الإضافية التي تقلل من تنافسية الاقتصاد وبالتالي تحد من نموه. وتعتبر إصلاحات سوق العمل وجعله يتواءم مع متطلبات الاقتصاد في توفير المرونة اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية خاصة في مجال توفير اليد العاملة المدربة والمؤهلة من خلال اصلاح المنظومة التعليمية وكذلك إعطاء التدريب الفني والتطبيقي حقه. بالمقابل يتطلب من سياسات سوق العمل النشطة تطبيق جملة من البرامج التي تهدف أولاً إلى إدماج الشباب في سوق العمل من خلال مساعدتهم على تأسيس مؤسسات صغرى بتوفير القروض وتوفير الدعم الفني أو من خلال تقليل تكاليف إدماجهم من طرف المؤسسات خاصة منحهم عقود عمل مؤقتة في القطاع الحكومي لكي يكسبو الخبرة والممارسة التي يطلبها القطاع الخاص. كما يلعب التدريب على العمل دوراً أساسياً في الإدماج الوظيفي للشباب في سوق العمل.

الجدول (5): مستقبل البطالة

البلد	متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (%)	متوسط معدل نمو التشغيل (%)	عدد العاطلين عن العمل (آلاف)	معدل نمو القوة العاملة (%)	التشغيل (آلاف)	قوة العمل (آلاف)	مستوى البطالة (آلاف)	معدل البطالة %	معدل البطالة (%)	معدل النمو الاقتصادي الضروري لبلوغ معدل بطالة 5% (%)		
	2008-2004	2008-2004	2008	2008-2004	2020	2020	2020	2008	2020	2010	2015	2020
الجزائر	3.30	3.43	1999	3.24	18720	21238	2517	13.8	11.9	8.06	4.50	3.92
البحرين	7.20	2.16	28	2.07	433	464	31	7.8	6.8	11.96	8.34	7.74
مصر	6.40	2.56	2351	2.33	32487	34707	2220	8.9	6.4	11.27	7.36	6.72
الأردن	7.20	4.54	268	3.78	2920	3094	174	13.5	5.6	13.91	8.22	7.29
الكويت	6.10	2.44	24	2.37	1956	2023	10	4.2	3.3	4.83	5.60	5.73
لبنان	4.80	2.30	120	2.15	1692	1816	125	8.5	6.9	8.55	5.63	5.15
ليبيا	7.60	2.28	141	2.43	2824	3060	237	6.1	7.7	10.14	8.67	8.43
موريتانيا	5.00	3.20	437	3.27	1337	1991	654	32.3	32.8	34.86	13.10	9.73
المغرب	4.70	1.88	1133	2.06	13342	15084	1741	9.6	11.5	11.57	6.98	6.22
عُمان	6.30	2.52	73	2.32	1319	1385	66	7.0	4.8	8.49	6.56	6.24
قطر	14.00	13.30	35	13.49	3866	4106	240	3.9	5.9	13.53	14.01	14.09
السعودية	4.20	2.86	518	3.26	12220	13569	1349	5.6	9.9	5.28	4.93	4.87
السودان	8.60	3.01	2447	2.82	15188	18265	3077	18.7	16.8	31.84	14.66	11.89
سوريا	4.70	3.90	761	4.47	9792	11745	1953	11.0	16.6	9.53	6.56	6.07
تونس	5.10	2.50	510	2.09	4336	4786	450	13.7	9.4	14.46	7.13	5.93
الإمارات	7.80	4.52	53	4.58	4694	4817	124	1.9	2.6	5.02	7.08	7.42
اليمن	4.00	2.80	942	4.17	6980	9716	2736	15.8	28.2	15.23	8.55	7.46
الدول العربية	6.29	3.54	11882	3.58	141839	160600	18761	11.3	11.7	12.77	8.17	7.42



Fergany, N. (2001), “Two Critical Challenges to Human Development in the Arab Region: Governance Reform and Knowledge Acquisition,” in B. Laabas, (ed.), Arab Development Challenges of the New Millennium, Ashgate, Aldershot.

Makdisi, S., Fatah, Z., and I. Limam (2000), Determinants of Growth in Arab Countries, Global Development Network website: http://www.gdnet.org/subpages/projects_3.html.

Mustapha K. Nabli (2005) “Jobs, Growth, Gender and Governance in the Arab World, The World Bank Yemen Roundtable on Growth, Employment & Social Progress Sana’a, Yemen April 9-10, 2005

Abed, G. T and Davoodi, H. (2003). Challenges of Growth and Globalization in the Middle East and North Africa. IMF Publications: Washington D.C.

Elbadawi, I. A. (2005) Reviving Growth in the Arab World, Economic Development and Cultural Change 53(2): 293-326

Fergany, N. (1998). Human Impact of Capitalist Restructuring in Arab Countries. Journal of Development and Economic Policies 1(1): 9-46.

Friedrich Schneider (2004), “The Size of the Shadow Economies of 145 Countries all over the World: First Results over the Period 1999 to 2003”, December 2004 Institute for the Study of Labor IZA DP No. 1431

World Bank 2004. Unlocking the employment potential in the Middle East and North Africa: Toward a new social contract. MENA Development Report, The World Bank, Washington, D.C.

World Bank. 2008. The road not traveled: Education reform in the Middle East and North Africa. MENA Development Report, The World Bank, Washington, D.C

Keller, Jennifer. 2001. “Sources of Growth in MNA.” Unpublished mimeo. MNSED, World Bank.

Pissarides, C and M Véganzonès –Varoudakis (2005) “Labor markets and economic growth in the MENA region”, London School of Economics and CERDI, CNRS, Université d’Auvergne, Clermont Ferrand, France

Agenor, P. R., M. K. Nabli, T.M. Youssef and H.T. Jensen (2003), “Labor Market Reforms, Growth and Unemployment in Labor-Exporting Countries in the Middle East and North

Africa", World Bank (unpublished).

Berthelemy, J.-C., C. A. Pissarides and A. Varoudakis (1999). «Human Capital and Growth: The Cost of Rent Seeking Activities.» In Economic Growth and its Determinants, edited by T. De Ruyter van Steveninck. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.

Pissarides, C. A. (1993). «Labor Markets in the Middle East and North Africa.» Middle East and North Africa Discussion Paper Series No. 5, The World Bank, Washington, DC.

Shaban, R. A., A., R. Assaad, and S. Al-Qudsi. (2001), «Employment Experience in the Middle East and North Africa» in D. Saleha-Eshfahani, Ed., Labor and Human Capital in the Middle East, Reading. UK: Ithaca Press.

Dyer, P (2006). "Will the Oil Boom Solve the Middle East Employment Crisis?" Policy Brief 1, Dubai Schoolof Government, November.

Makdisi, S., Z. Fattah, and I. Limam. 2005. "Determinants of Growth in the MENA Countries: Growth Performance in MENA and Issues That Need Further Examination." Global Development Network Working Paper, World Bank, Washington, DC

Pissarides, C., and M. Venganzones-Varoudakis. 2006. "Labor Markets and Economic Growth in the MENA Region." In Jeffrey B Nugent and Pesaran M. Hashem (eds.), *Explaining Growth in the Middle East*. Amsterdam: North-Holland.

Ali, A.A.,(2002) On the Relationship between Education , the Labor Market and the Measurement of Returns to Human Capital, in Al-Kawaz, Enhancing link between Education and Labor Market in the Arab Countries, Ch.2, 2002.

Chaaban, Jad,(2009) "Youth and Development in the Arab Countries: The Need for a Different Approach", *Middle Eastern Studies*, Vol. 45, No. 1, 33–55, January 2009.

Mustapha K. Nabli Carlos Silva-Jáuregui Sara Johansson de Silva (2007), "Job Creation in a High Growth Environment: The MENA Region", Middle East and North Africa Working Paper Series No. 49

Dasgupta, Dipak, Jennifer Keller and T.G. Srinivasan (2002) Reform and Elusive Growth in the Middle-East – What Has Happened in the 1990s? July 2002. *The World Bank.*

Mustapha Kamel Nabli, and Marie-Ange Véganzonès-Varoudakis (2004) Reforms and rowth in MENA Countries - New Empirical Evidence. May 2004., *The World Bank.*

قائمة إصدارات (جسر التنمية)

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأو
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبد القادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخيم والسياسة النقدية	أ. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبد القادر علي	الثاني والعشرون
سياسات اسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتحويل والتشغيل B.O.T.	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبد القادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس والثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها آلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الاقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
المؤسسات والتنمية	د. عماد الامام	الثاني الأربعون

التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون
الدمج المصرفي	أ.حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ.جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ.صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ.حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د.مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمي الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د.بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ.حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الولي	أ.صالح العصفور	الثالث والخمسون
وبعض استخداماتها	د.أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الاداء التنموي	د.علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. زحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبد القادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د.رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدال في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبد القادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظرايات والمحددات	أ. عادل عبد العظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق ودتخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبد القادر علي	السبعون
السيايات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د.رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د.أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحول الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د.بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر	د. علي عبد القادر علي	السادس والسبعون
الاقتصادي التنموي		
برامج الإصلاح المؤسسي	د.رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د.علي عبد القادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.أبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل		
الاقصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د. علي عبد القادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون

عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع الثمانون
دور القطاع التمويلي فاي التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الإستثمارات البيئية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون
فعالية أسواق الأسم العربية	د. إبراهيم أو نور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الخصائص والتحديات	د. رياض جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أو نور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	**د. بلقاسم العباس**	**الثامن والتسعون**

العدد المقبل

تمكين المرأة من أجل التنمية	**د. رياض بن جليلي**	**التاسع والتسعون**

Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box: 5834 **Safat** 13059 - **State of Kuwait**
Tel: (+965) 24843130 - 24844061 - 24848754
Fax: (+965) 24842935



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب: 5834 **الصفاة** 13059 **دولة الكويت**
هاتف: 24848754 - 24844061 - 24843130 (965+)
فاكس: 24842935 (965+)

E-mail: api@api.org.kw
web site: http// www.arab-api.org